انتقادات واسعة تلاحق كندا بسبب الصفقات العسكرية مع السعودية

التغيير

تلاحق كندا انتقادات واسعة من منظمات حقوقية بسبب الصفقات العسكرية مع المملكة وأنها تفضل مصالحها التجارية على حقوق الإنسان.

وقالت جماعات حقوقية وخبراء إن كندا متهمة بإعطاء الأولوية لصفقات الأسلحة على مخاوف حقوق الإنسان في تعاملاتها مع المملكة.

وذكر سيزار جاراميلو، المدير التنفيذي لمشروع بلوشيرز، وهو معهد أبحاث سلام تابع لمجلس الكنائس الكندي أنه بينما تتحدث أوتاوا "بصوت عالٍ وبفخر عن كندا باعتبارها منارة لحقوق الإنسان والمرأة"، كان هناك انفصال واضح بسبب استمرار صفقات الأسلحة لمنتهكي الحقوق سيء السمعة.

وقال إن كندا تعلن التزامها بأنظمة أكثر صرامة وشفافية للحد من التسلح في كل فرصة، لكن الفجوة بين الخطاب والواقع أصبحت أكبر من أن نتجاهلها".

ووفقًا لتقرير نشره الأسبوع الماضي Plowshares Project ومنظمة العفو الدولية الكندية، اتُهمت حكومة رئيس الوزراء جاستن ترودو بانتهاك معاهدة تجارة الأسلحة، وهي اتفاقية دولية تسعى إلى تنظيم تجارة الأسلحة الدولية ومنع إساءة استخدام الأسلحة، مع بيع أسلحة متطورة إلى المملكة.

وقالت المنظمات الحقوقية إن عمليات نقل صفقات الأسلحة الكندية إلى المملكة يمكن أن تستخدم لارتكاب أو تسهيل انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، سيما في الصراع الدائر في اليمن.

وقال التقرير: "ثبت من خلال التحقيقات وتقارير الخبراء أن صادرات الأسلحة الكندية إلى المملكة تتعارض مع التزامات كندا القانونية بموجب معاهدة تجارة الأسلحة".

وعانى اليمن سنوات من الفوضى منذ 2014، عندما استولى أنصار ا على العاصمة وأطاحوا بالرئيس عبد ربه منصور هادي من السلطة.

الصفقات العسكرية مع المملكة

تدخلت المملكة وحلفاؤها في مارس 2015 لدعم حكومة هادي المحاصرة، ونفذت منذ ذلك الحين أكثر من 20 ألف غارة جوية، مع ثلثها قصف مواقع غير عسكرية، مثل المدارس والمستشفيات، وفقًا لمشروع بيانات اليمن.

وقال جاراميلو: "هذه التناقضات الصارخة ستكون مثيرة للضحك إذا لم تكن ضارة للغاية بالأهداف ذاتها التي تزعم كندا أنها تناصرها. وحقيقة أن كندا لا تزال تسلح هذا المنبوذ من حقوق الإنسان ليس دليلاً على أن قضية وقف تصدير هذه الأسلحة معيبة، ولكن أوتاوا رفضت بشدة الاستماع".

وأضاف أنه من الصعب أن نفهم كيف ولماذا ستتجاوز احتمالية فرض عقوبات اقتصادية التزام الحكومة الكندية باحترام القانون، خاصة عندما يتعلق الأمر برفض تصاريح تصدير أسلحة مع احتمال واضح لإساءة استخدامها، وهو ما قال إنه بلا شك. الحال مع المملكة اليوم.

ووفقًا لتقديرات حديثة للأمم المتحدة، لقي ما لا يقل عن 233 ألف شخص مصرعهم في الحرب، بينما دفع ملايين آخرون إلى شفا المجاعة.

ومؤخرا كشفت صحيفة كندية النقاب عن شراء نظام آل سعود أسلحة من كندا بقيمة 74 مليون دولار خلال العام الماضي 2020م.

ووافقت الحكومة الفيدرالية على صفقة مع صلات تجارية كندية لبيع أسلحة تقارب 74 مليون دولار للمملكة رغم دعوات إلى كندا لوقف صفقات الأسلحة مع نظام آل سعود.

وقالت صحيفة "theglobeandmail" الكندية إن أوتاوا أصدرت تصريح سمسرة لشركة كندية باعت متفجرات بقيمة 73.9 مليون دولار للمملكة، مصدرها فرنسا.

في عام 2018 ، أقر البرلمان تشريعًا يمنح أوتاوا سلطة تنظيم السمسرة في بيع أو نقل الأسلحة أو غيرها من التقنيات المقيدة بين دولتين أجنبيتين أو أكثر عندما يشارك كنديون أو شركات كندية في الصفقة.

وهذا يعني أن صفقات الأسلحة الأجنبية التي يتوسط فيها كنديون أو شركات كندية موجودة خارج البلاد تتطلب تصريح سمسرة من أوتاوا.

ولا تكشف أوتاوا عن الطبيعة الدقيقة للبضائع المباعة، وتكتفي بالقول في هذه الحالة أنها تنتمي إلى قائمة مراقبة الصادرات فئة 2.4 والتي تشمل "القنابل والطوربيدات والصواريخ وغيرها من العبوات الناسفة وما يتصل بها من معدات وملحقات"